

Distr.: General
23 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٥٨ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في

الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

ترتيبات تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من

١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مذكرة الأمين العام عن ترتيبات تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في المذكرة بصيغتها الأولية، بممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية وتوضيحات، اختتموها برودود خطية وردت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣. وترد في نهاية هذا التقرير الوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استخدمتها كمعلومات أساسية أثناء نظرها في ترتيبات تمويل القوة.

٢ - وترى اللجنة الاستشارية أن مذكرة الأمين العام، والتعليقات التي قدمها ممثلو الأمين العام لاحقا، لم يوفر ما يكفي من توضيح وأساس منطقي لتبرير الموارد الإضافية المقترحة في عدد من المجالات على نحو يتسم بالشفافية. ويرد أدناه بيان بملاحظات اللجنة وتوصياتها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230513 230513 13-34501 (A)



ثانياً - الاحتياجات الإضافية من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٣ - تشير مذكرة الأمين العام إلى أن قوة فض الاشتباك قامت، في الفترة الحالية ٢٠١٢/٢٠١٣ وفي مواجهة تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، بنقل أفرادها المدنيين من دمشق إلى معسكر نبع الفوار، مما استلزم تشييد أماكن إضافية للعمل والإقامة وتحسين وتعزيز البنية التحتية الأمنية القائمة في المجموع. وإضافة إلى ذلك، أدت الحالة الأمنية المستمرة إلى حدوث تغير في تصنيف مركز العمل، مما أدى بالتالي إلى منح الموظفين الدوليين والوطنيين استحقاقات إضافية ذات صلة بذلك (انظر A/67/857، الفقرة ٢).

٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة خصصت، في قرارها ٢٧٦/٦٦، مبلغاً إجماليه ٤٥ ٩٩٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٤ ٩٢٩ ٣٠٠ دولار) للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ووفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام، فإن مجمل الاحتياجات الإضافية يبلغ ٨ ٥٩٣ ١٠٠ دولار، وهو مبلغ لا يمكن أن يُستوعب منه عن طريق إعادة تحديد أولويات استخدام الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ أكثر من ٦١٩ ٩٠٠ دولار. ولذلك يقترح الأمين العام احتياجات منقحة للإنفاق على القوة يبلغ إجماليها ٥٣ ٩٦٥ ٢٠٠ دولار (صافيه ٥٢ ٧١٦ ٤٠٠ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أي بزيادة إجماليها ٧ ٩٧٣ ٢٠٠ دولار (صافيه ٧ ٧٨٧ ١٠٠ دولار) على الاعتماد الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٦٦ والبالغ إجماليه ٤٥ ٩٩٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٤ ٩٢٩ ٣٠٠ دولار). وتعكس الاحتياجات الإضافية المقترحة زيادة في مخصصات الموظفين المدنيين قدرها ٣ ٣١٧ ١٠٠ دولار وفي مخصصات التكاليف التشغيلية قدرها ٥ ٢٤٠ ٦٠٠ دولار، يقابلها جزئياً نقصان في مخصصات الأفراد العسكريين قدره ٥٨٤ ٥٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنها أبلغت أثناء نظرها في ميزانية القوة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ بأن القوة لا تتوقع أن يتجاوز الإنفاق الاعتماد الكلي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت، أثناء نظرها في ميزانية القوة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بأن القوة تتوقع إنفاقاً إضافياً في بند الموظفين المدنيين بمبلغ ٣ ٩٤٠ ٠٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، وأن الأمين العام يعتزم تغطية هذا الإنفاق الإضافي عن طريق إعادة تحديد أولويات الموارد، وأنه في حالة وجود احتياجات من الموارد لا يمكن تغطيتها من الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، فسوف تتخذ الإجراءات الملائمة، في

الوقت المناسب، للحصول على تمويل عن طريق الهيئات التشريعية (انظر A/67/780/Add.1، الفقرة ١١). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه في ضوء استمرار تطور الحالة في الجمهورية العربية السورية ومع مراعاة أنه لم ترصد في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ اعتمادات للاستحقاقات الإضافية للموظفين المدنيين، فقد غدا واضحا أن القوة لن تستطيع تغطية الاحتياجات الإضافية من الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

٦ - وتزيد الاحتياجات الإضافية المقدرة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والبالغة ١٠٠ ٣١٧ ٣ دولار على المخصصات المعتمدة بما نسبته ٣٢,٣ في المائة. وفي بند الموظفين الدوليين، تبلغ الموارد المقترحة ٨٠٠ ٢٣٥ ٩ دولار، أي بزيادة قدرها ١٠٠ ٦٨٢ ١ دولار أو نسبته ٢٢,٣ في المائة، على المخصصات المعتمدة، وهي زيادة راجعة إلى الموافقة على دفع بدل مخاطر اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وتغيير تصنيف مركز العمل من الفئة "جيم" إلى الفئة "هاء" اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر A/67/857، الفقرة ٥).

٧ - وفي بند الموظفين الوطنيين، تبلغ الموارد المقترحة ٨٠٠ ١٤٠ ٤ دولار، أي بزيادة قدرها ٠٠٠ ٤٧٥ ١ دولار أو نسبته ٥٥,٣ في المائة، على المخصصات المعتمدة، وهي زيادة راجعة إلى الموافقة على دفع بدل مخاطر اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى التدابير الخاصة التي وافق عليها مكتب إدارة الموارد البشرية (انظر A/67/857، الفقرة ٦)، وترد ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن اعتبار دولار الولايات المتحدة العملة المستخدمة في جدول المرتبات المحلية المنطبق على قوة فض الاشتباك في تقريرها عن الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر A/67/780/Add.1، الفقرات ٢٣-٢٧).

٨ - وفيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة، فإن الاحتياجات الإضافية البالغة ١٦٠ ٠٠٠ دولار تعود إلى الإنشاء المقترح لوظيفتين مؤقتتين، إحداها لكبير مستشارين لقائد القوة (ف-٥) والأخرى لمحلل معلومات أمنية (ف-٣)، في مكتب قائد القوة، بسبب الحالة الأمنية السائدة في منطقة البعثة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت، أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أن مهام وظيفة كبير المستشارين (ف-٥) كان يؤديها موظف منتدب بصورة مؤقتة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وأن مهام وظيفة محلل المعلومات الأمنية (ف-٣) كان يؤديها خبير استشاري فرد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر A/67/780/Add.1، الفقرة ٣١). وجرى لاحقا وقف هذه الترتيبات وإنشاء الوظيفتين المؤقتتين. وأبلغت اللجنة، في هذا

الصدد، بأن الوظيفة التي برتبة ف-٥ أصبحت مشغولة منذ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وأن الوظيفة التي برتبة ف-٣ ستُشغل بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٣.

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها لم تُبلغ بقيام المراقب المالي بإنشاء هاتينوظيفتين المؤقتتين، بصفة استثنائية، قبل نظرها في مذكرة الأمين العام عن ترتيبات تمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة بأنه لما بات واضحاً أن القوة لن تتمكن من استيعاب محمل احتياجاتها الإضافية ضمن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ فقد أدرج طلب إنشاءوظيفتين المؤقتتين في مذكرة الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن طلب وظيفتين مؤقتتين برتبة ف-٥ ورتبة ف-٣ لمكتب قائد القوة قد قُدم لينفذ بأثر رجعي في سياق طلب موارد إضافية للقوة. وترى اللجنة أن الأسلوب الذي عُرض به الاحتياج إلىوظيفتين المؤقتتين في القوة لم يتسم بقدر كاف من الشفافية. وتوصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام أن يكفل الاتساق والوضوح في عرض مقترحات الميزانية وفي تقديم التعليقات التي تطلبها اللجنة.

١٠ - وأبلغت اللجنة، إثر مزيد من الاستفسار، بأن المبلغ الإضافي المطلوب لبند المساعدة المؤقتة العامة وقدره ١٦٠ ٠٠٠ دولار قد حُدد استناداً إلى الاحتياج إلى تغطية تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لكل وظيفة لمدة ثلاثة أشهر. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إنشاءوظيفتين المؤقتتين اعتباراً من تاريخ الشغل الفعلي لهما وحتى نهاية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ولهذا توصي بخفض الاحتياج ذي الصلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة بمبلغ ٤١ ٠٠٠ دولار.

١١ - وباستثناء التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في إطار المساعدة المؤقتة العامة في الفقرة ١٠ أعلاه، فإنها توصي بالموافقة على الموارد الإضافية التي اقترحها الأمين العام لبند الموظفين المدنيين بالقوة.

١٢ - وتزيد الاحتياجات الإضافية المقدرة للتكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والبالغة ٦٠٠ ٢٤٠ دولار على المخصصات المعتمدة بما نسبته ٤٢,٤ في المائة.

١٣ - ويطلب مبلغ ٢٨٧ ٦٠٠ دولار لتغطية احتياجات إضافية في بند المرافق والهياكل الأساسية تعزى إلى ما يلي: (أ) تحسين مستوى الهياكل الأساسية الأمنية القائمة؛ و (ب) تشييد أماكن إضافية للعمل والإقامة في معسكر نبع الفوار، فيما يتصل بنقل ١١٠ موظفين مدنيين من دمشق إلى مجمع المعسكر؛ و (ج) نقل ٣٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية من كتيبة اللوجستيات لتعزيز سريّة الاحتياط لمقر قيادة القوة

(انظر A/67/857، الفقرة ٩) وزُودت اللجنة، عند الاستفسار، بمعلومات إضافية عن الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية، التي تشمل اقتناء مرافق جاهزة؛ ومولدات كهربائية؛ ومعدات لأماكن الإقامة؛ وخدمات للتعديلات؛ وخدمات تشييد؛ ووقود وزيوت ومواد تشحيم (على النحو المفصّل في الجدول أدناه).

الفترة	الوصف	المبلغ بدولارات الولايات المتحدة
المرافق الجاهزة	٣ وحدات ذات مواصفات موحدة ووحدات اغتسال	٨٦٣ ٣٠٠
المولدات الكهربائية	٤ مولدات في مراكز المراقبة (المواقع ٨٠ و ٦٠ و ٢٧ و ١٠)	٢٣٠ ٠٠٠
معدات أماكن الإقامة	مكيفات هواء وفرش ومعدات أخرى لأماكن الإقامة	١٢٠ ٠٠٠
خدمات التعديل والتجديد	إنشاءات لمياه المجاريير والتخلص من النفايات	١٢٠ ٠٠٠
	تحديث/توسيع مجمع مرافق المطبخ/الطعام في معسكر نبع الفوار	٢٥٠ ٠٠٠
	سفلة وإصلاح طرق بعد الانتهاء من أعمال كهربائية وأشغال صرف صحي	١٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي		٤٩٠ ٠٠٠
خدمات التشييد	توفير الطاقة الكهربائية إلى المرافق الجاهزة	١٠٠ ٠٠٠
	تشيد أساسات المباني الجاهزة	٥٠ ٠٠٠
	استبدال المحطة الحالية المتقدمة لمعالجة مياه المجاريير والمياه المستعملة	٧٠٠ ٠٠٠
	دعم الهياكل الأساسية الإضافية في معسكر نبع الفوار	١ ٢٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي		٢ ٠٥٠ ٠٠٠
الوقود والزيوت ومواد توفير وقود الديزل لدعم لتشغيل المولدات	التشحيم	٥٣٤ ٣٠٠
المجموع		٤ ٢٨٧ ٦٠٠

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تحديث الهياكل الأساسية للأمن يتطلب تحسين الجدران المحيطة وتركيب نظام للمراقبة بالدوائر التلفزيونية المغلقة، وهو أمر جارٍ حالياً. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه فيما يتعلق ببناء أماكن إضافية للعمل والإقامة، فقد أرسلت بالفعل باستخدام العقود الإطارية طلبيات الحصول على الحاويات الجاهزة والمولدات الكهربائية ووحدات معالجة المياه وغيرها من المعدات الكهربائية. وبخصوص الـ ٣٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية الذين نقلوا في آب/أغسطس ٢٠١٢ من المخيم الأساسي في معسكر عين زيوان إلى معسكر نبع الفوار، فقد أبلغت اللجنة بأن معسكر نبع الفوار ليس فيه مرافق كافية للعمل والإقامة لاستيعاب العدد الإضافي من الأفراد العسكريين والمدنيين. وكان الموظفون المدنيون الذين نقلوا إلى معسكر نبع الفوار يقيمون بالتناوب في أماكن جرى تحويلها من أماكن عمل إلى أماكن للسكن. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن موقع معسكر نبع الفوار يقيم فيه حالياً، بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، ما مجموعه ٤٥ موظفاً مدنياً، منهم ٢٥ موظفاً دولياً و ٢٠ موظفاً وطنياً، إلى جانب ٣٤١ فرداً عسكرياً. وأبلغت اللجنة كذلك بأن القوة قد انتهت من تحويل مبانٍ للمكاتب إلى أماكن سكنية وبدأت العمل في تنظيف الموقع.

١٥ - وأوضح للجنة الاستشارية أن المبلغ الإجمالي ١ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار المدرج في الجدول الوارد أعلاه والمخصص لدعم الهياكل الأساسية الإضافية في معسكر نبع الفوار يطابق الاحتياجات المتعلقة بتحديث الشبكة الكهربائية من أجل التأكد من أن جميع المرافق، بما في ذلك الهياكل الأساسية القائمة والهياكل الأمنية المعززة، تتوفر على مصدر يُعول عليه للطاقة الكهربائية. وتحديث الشبكة الكهربائية سيوفر مولدات كهربائية ذات نظم تشغيل آلية بالكامل وسيتمكن من استبدال الأسلاك الكهربائية للمعسكر بكامله. وبعد استفسار آخر، أبلغت اللجنة بأن الاحتياجات تلزم لاقتناء مولدين كهربائيين قوة كل منهما ١ ٥٠٠ كيلو فولت أمبير بتكلفة قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار للوحدة؛ واستبدال الأسلاك بتكلفة تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار؛ و ١٠ صناديق توزيع تقدر تكلفتها بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار للوحدة. وأوضح للجنة أيضاً أن المخطط الرئيسية لمعالجة مياه الصرف في معسكر نبع الفوار ستُحدد وتوسع وسيجري تحديثها للوفاء بالمعايير المعمول بها في إدارة الدعم الميداني. وأبلغت اللجنة بأنه لم تتقرر مشاريع تشييد أو تعديل كبرى في ما يتعلق بموقع معسكر عين زيوان في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

١٦ - ومع أن اللجنة الاستشارية تشجع الأمين العام على تزويد القوة بالمرافق الملائمة والأمن من أجل أفرادها العسكريين والمدنيين، فإنها تتساءل عما إذا بقي في الفترة المالية الحالية ما يكفي من الوقت لإنفاق المبلغ المطلوب برمته على المرافق والهياكل الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تعطي المعلومات المقدمة إلى اللجنة صورة كاملة عن التقدم المحرز أو المبالغ التي أنفقت في تنفيذ الأعمال المتوخاة. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المطلوبة في إطار المرافق والهياكل الأساسية بمقدار ٤٢٩ ٠٠٠ دولار. وإذا استلزم الأمر رصد موارد إضافية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ في إطار هذا العنوان، فينبغي إدراج ذلك في تقرير الأداء. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن حالة مشاريع التشييد والتعديل إلى الجمعية العامة عند نظرها في مذكرته المتعلقة بترتيبات تمويل القوة.

١٧ - وفي ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، تعزى الاحتياجات الإضافية البالغ قدرها ٩ ٨٠٠ دولار إلى اقتناء معدات إضافية متصلة بنقل الموظفين إلى معسكر نبع الفوار ومعسكر عين زيوان، وذلك بسبب الحالة الأمنية (انظر الفقرة ١٠ من الوثيقة A/67/857). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات الإضافية تتعلق بإنشاء موقع احتياطي أو بديل لمقر قيادة القوة في معسكر عين زيوان وتجهيزه بما يلزم من معدات تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك وسائل التداول بالفيديو.

١٨ - ويطلب توفير مبلغ إضافي قدره ٤٦٠ ٠٠٠ دولار في إطار المعدات الخاصة لتغطية تكاليف اقتناء مناظير ومعدات الرؤية الليلية من أجل تعزيز قدرة القوة على المراقبة في منطقة عملياتها بهدف الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الحالة الأمنية (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة A/67/857). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات الإضافية تتعلق باقتناء ستة مناظير تعمل بالأشعة دون الحمراء وبعيدة المدى ومتعددة الوظائف، وهو ما سيعزز العمليات الليلية للقوة بالقدرة على الرؤية البعيدة المدى. وبعد استفسار آخر، أبلغت اللجنة بأن ارتفاع تكلفة المناظير يعزى إلى الاقتناء المقرر لنظام للمراقبة المتخصصة، وذلك لأن القوة تحتاج إلى تسجيل الصور المتقطعة وإلى القدرة على تشغيل النظام عن بعد من مكان آمن. وتسجيل الصور سيتيح للقوة توثيق انتهاكات اتفاقيات منع الاشتباكات وإبلاغ الطرفين بناء على ذلك، دون تعريض مشغل النظام إلى خطر القصف. وبُين للجنة أن الاحتياجات المتعلقة بمعدات المراقبة أصبحت أولوية إضافية بسبب التدهور الكبير في الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة، وهو تدهور أسفر عن انخفاض في عدد الدوريات المتنقلة التي يمكن للقوة الاضطلاع بها. وبعد استفسار آخر، أبلغت اللجنة بأن القوة اقتنت بالفعل في فترات مالية سابقة ما مجموعه خمسة مناظير تعمل بالأشعة دون الحمراء وبعيدة المدى ومتعددة الوظائف، شبيهة بالمناظير المطلوبة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وأن المقترح الحالي يستند إلى تكلفة الوحدة المدفوعة بالفعل عن هذه المعدات في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وتلاحظ اللجنة بناء على ذلك أن اقتراح اقتناء معدات المراقبة هو في الواقع تعزيز لنظام تستخدمه القوة بالفعل. ومع أن اللجنة الاستشارية قلقة من افتقار هذا الطلب إلى الشفافية، فإنها

لا تعترض على توفير الموارد المقترحة في إطار المعدات الخاصة للبعثة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

١٩ - وباستثناء التخفيض الموصى به في إطار المرافق والهياكل الأساسية في الفقرة ١٦ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية.

ثالثاً - خاتمة وتوصية

٢٠ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الفقرة ١٤ من مذكرة الأمين العام (A/67/857). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن ترصد الجمعية العامة وتقسم مبلغاً قدره ٢٠٠ ٥٠٣ ٧ دولار كأَنْصبة مقررّة للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، إضافة إلى مبلغ ٤٥ ٩٩٢ ٠٠٠ دولار المعتمد والمقسم بالفعل للفترة نفسها بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٦.

الوثائق

- ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/705)؛
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/780/Add.1)؛
- قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٦ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.